

مرتكزات المصالحة التاريخية بين القوى

الوطنية والديمقراطية والإسلامية الفلسطينية

د. إباد البرغوثي

مدير عام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

لم تكن مسألة التعددية السياسية والفكرية مطروحة لدى إنشاء النظام العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، حينذاك كان الرئيس المصري عبد الناصر في أوج قوته، وكان المد القومي في أقصى عنفوانه، في مقابل اسلام سياسي ممثل بالإخوان المسلمين المنعزلين، ليس فقط عن النظام العربي بل وأيضا عن الشعوب العربية.

كان ذلك السبب الذي جعل المنظمة قومية الهوية، حيث ضمت عناصر قومية ووطنية فلسطينية، ولم يشارك، ولم يكن بالإمكان أن يشارك أي من الإسلاميين. بل أن ثقة الرئيس عبد الناصر بقيادة فتح التي أعلن عن تأسيسها في العام الذي تلى إنشاء المنظمة كانت معدومة نتيجة إعتباره لشخصيات تلك القيادة قريبة من الإخوان المسلمين (حسنين هيكل). تغير ذلك جزئيا بعد هزيمة النظام العربي الناصري في حرب حزيران 1967، حيث دخلت فصائل العمل الفدائي إلى منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات رئيس فتح عام 1969 (1968؟؟) ولم يشارك الإسلاميون الفلسطينيون فيها، بل إشتراط أن يكون العمل المسلح شرطا لدخول المنظمة فكانت تعددية مشروطة، مثلت بشكل واضح تعددية توجهات الأنظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والمحاور الخارجية.

بصورة عامة حافظت منظمة التحرير على تعددية الفصائل فيها كل الوقت، رغم خروج البعض من لجننتها التنفيذية من حين لآخر، أو تجميد البعض لعضويته فيها في بعض الأحيان . لكن النظام الذي أسماه ياسر عرفات: "ديمقراطية البنادق" اتسم بهيمنة الفصيل الأكبر فتح، وقائده ياسر عرفات الذي إتسم بكاريزما خاصة وعلاقات عامة، جعلته قائد الثورة الفلسطينية بلا منازع.

منذ نشأة المنظمة وحتى نهاية السبعينات وبالضبط حتى العام 1982، حيث بدأ بالتناقص، بقي الطابع العام لها طابعا علمانيا. بمرور الوقت دخل على خطاب المنظمة ورئيسها الأبرز ياسر عرفات مسحات دينية على قاعدة التنافس مع التيارات الدينية الناشئة. كذلك منذ نشأة المنظمة وحتى نهاية السبعينات، غاب الإسلاميون الحركيون ليس فقط عن المنظمة، بل وعن العمل السياسي والعسكري الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها، رغم ما قيل عن مشاركة لبعض أفراد الإخوان المسلمين في الأردن في العمل الفدائي من خلال حركة فتح، فيما سمي حينها بمعسكرات الشيوخ.

في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، ظهر الإسلام الحركي المعاصر في فلسطين وذلك بتأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وتشكل ما يسمى بالكتل الإسلامية في الجامعات الفلسطينية كذراع شبابية طلابية لحركة الإخوان المسلمين، إضافة إلى إستئناف حزب التحرير الإسلامي الذي جمد نشاطه في الأراضي الفلسطينية أثر إحتلال 1967.

مع ظهور تلك الحركات وخاصة الكتل الإسلامية في الجامعات إبتدأ التنافس بينها وبين الطلبة التابعين لفصائل المنظمة، خاصة اليساريين منهم. وكثيرا ما تم إستخدام الكتل الإسلامية من قبل فتح في تنافسها التقليدي مع اليسار الفلسطيني في حينه (الأسلمة والسياسة)، خاصة وأن فتح هي إجمالاً حركة محافظة أيديولوجيا رغم إستعدادها لإحتواء الجميع، إضافة إلى الجذور التاريخية القريبة من الإخوان لكثير من قادة فتح الأوائل ومنهم ياسر عرفات.

طرحت حركة الجهاد الإسلامي رؤيتها للقضية الفلسطينية على إعتبار أنها حركة وطنية دينية وأن القضية الفلسطينية هي قضيتها المركزية والكيان الصهيوني هو عدوها الأساس. أما حزب التحرير فقد إقتصر

نشاطه على التنظير لرؤيته عن الخلافة الإسلامية وضرورتها دون التطرق إلى القضية الفلسطينية التي اعتبر التعامل معها من مسؤوليات الخليفة "المنتظر".

كان عدم إهتمام الجهاد الإسلامي بالمؤسسات والانتخابات وإقتصار إهتمام حزب التحرير على التنظير للخليفة مطمئنا لفصائل منظمة التحرير، وخاصة فتح من حيث عدم تشكيلهما لمنافس جدي. وإقتصرت المنافسة الحقيقية على الكتل الإسلامية، أو الإخوان المسلمين، كونها الأكثر وزنا والأبعد إمتدادا، وكونها وضعت نصب عينيها المنافسة الجدية على تمثيل الناس وهو ما كانت فتح حساسة تجاهه بصورة كبيرة، ومن الصعب لها أن تسمح لأحد بأن ينافسها في هذا المضمار¹.

لكن التنافس مع الإخوان المسلمين ممثلين بالكتل الإسلامية مع منظمة التحرير بقي "حميدا" منذ إنطلاقة تلك الكتل في العام 1980 إلى إنطلاقة حركة حماس في أواخر 1987. كان ذلك لأن الطرفين تنافسا في ملعبين مختلفين، ملعب الوطنية الذي تبنته منظمة التحرير، والدين الذي تبناه الإخوان.

لم تعتبر المنظمة الإخوان منافسا جديا ما داموا لم يتبنوا القضية الوطنية و إقتصر همهم على تدين المجتمع، وما يهم المنظمة هي أن تمثل الشعب الفلسطيني مهما كانت درجة تدينه. والإخوان لم يعتبروا فتح والمنظمة منافسا جديا ماداموا بعيدين عن إهتمام الإخوان بأسلمة المجتمع، فبدى وكأن المنظمة قد تركت المجتمع للإخوان، وترك الإخوان الوطن للمنظمة، رغم الإتهامات المتبادلة عن عدم تدين الإخوان وعدم وطنية المنظمة بالشكل المناسب.

بإنبثاق حركة حماس من الإخوان المسلمين مع بداية الإنتفاضة الفلسطينية في أواخر 1987 ودخول الحركة ساحة العمل الوطني الفلسطيني إتخذ الصراع مع المنظمة طابعا مختلفا وفي منتهى الجدية. فالحركتان، فتح كأكبر فصيل في م.ت.ف وحماس أخذتا تتنافسان على نفس الموضوع "الوطن" وتستخدمان نفس الأسلوب، المقاومة المسلحة للإحتلال التي شكلت تاريخيا أبرز مصادر الشرعية على الساحة الفلسطينية.

¹ ربما تحتاج مسألة إهتمام منظمة التحرير بتمثيل الفلسطينيين دراسة خاصة. فصراع المنظمة مع منافسيها على تمثيل الشعب الفلسطيني سواء كان من الدول العربية أو من داخل المجتمع الفلسطيني حادا وربما يفوق صراعاها مع الإحتلال الذي نافسها على الأرض... وفي أوصلو إعتبرت الإعتراف لها بالتمثيل إنجازا تاريخيا.

لكن أهم عامل رفع التنافس بين فتح وحماس لحده الأقصى وحوله إلى ما يقترب من الصراع كان إتفاق أوسلو الذي وقعت منظمة التحرير مع إسرائيل في العام 1993، ذلك الإتفاق الذي لم توافق عليه الحركات الإسلامية وفي مقدمتها حماس وكذلك كثير من المنظمات الوطنية. وقسم الشعب الفلسطيني عموديا، ومازال هو، وما ترتب عليه من نظام سياسي، يواجه الكثير من الصعوبات.

في أوسلو تخلت منظمة التحرير عن المقاومة المسلحة للإحتلال رسميا وعمليا في حين رفضت حماس "أخرون" هذا التوجه الجديد. حينذاك إتخذ التنافس "الصراع" بين فتح وحماس منحى آخر تماما حيث إتخذ شكل صراع بين سلطة ومعارضة.

قبل ذلك كان الصراع بين الجانبين صراع أنداد على المستوى الأخلاقي، صراع الفكرة مع الفكرة، والحجة مع الحجة، فهو صراع "انداد" لكسب تأييد الجمهور ، حتى وإن خرج عن منطق السلمي الحواري في بعض الأحيان. لكن تحول فتح إلى حزب السلطة، أخذ الأمور إلى صراع بين حركة "سلطة" تستخدم أدوات السلطة، بكل الإرث السلبي الذي تحمله السلطة في منتظقتها، وبين حركة هي رغم كل ما يمكن أن يوجد من تحفظات في تاريخها لدى الكثيرين، باتت ضحية "لبطش" السلطة.

في البداية تمحور التنافس بين الحركتين، المنظمه "فتح" والإخوان، وكأنه صراع بين أولويات الوطن والدين، وبعد تأسيس حماس، وذهابها نحو المقاومة المسلحة، توجه الصراع ليكون صراعا بين الوطن والوطن. بين شكلين ونهجين وأسلوبين وخطابين للوطن، وفي مرحلة لاحقة حيث تخلت المنظمة عن المقاومة المسلحة رجع الصراع بين الحركتين ليكون في بعض تمحوراته الأساسية بين "الدين" والوطن. بشكل مقلوب هذه المرة، الدين الذي تبنته فتح والوطن الذي تبنته حماس،² لدعم فهمهما للمشروع الوطني

كل أشكال التنافس "الصراع" السابقة كانت فكرية وسياسية ، حتى وإن خرجت بإتجاه العنف في أكثر من مرة، كما قلنا. لكن تحول فتح لحزب السلطة رسميا نقل التنافس "الصراع" ليكون أخلاقيا بين مستويين، سلطة تعتمد على منطقتها وأدواتها في القمع تارة وفي الأغراء تارة أخرى، ومعارضة إنتقلت في ذهن الناس

² في الدعاية الانتخابية لمجلس طلبة جامعة النجاح، كان ممثلو الكتلة الإسلامية يحملون المصاحف في حين يحمل ممثلو فتح مجسمات الكلاشنكوف، بعد أوسلو حمل ممثلو فتح المصحف وممثلو حماس الكلاشنكوف.

(الإسلام السياسي في فلسطين) إلى خانة الضحية، بغض النظر إن كان ذلك حقيقيا في واقع الأمر أم غير ذلك.

لكن دراما النظام السياسي الفلسطيني متمثلا بالصراع بين فتح وحماس لم يقف عند ذلك الحد بل إتخذ منحى كاريكاتيريا مأساويا أخر بعد سيطرة حماس على قطاع غزة.³ عند ذلك أصبحنا أمام مشهد يتشكل فيه نظام سياسي من حركتين كبيرتين، كل منهما سلطة في جزء من الوطن ومعارضة في جزء أخر.

لقد أصبحت فتح سلطة في الضفة الغربية "بكل التحفظات على موضوع سيادة تلك السلطة"، ومعارضة في غزة. وأصبحت حماس سلطة في غزة ومعارضة في الضفة الغربية. لقد نقل ذلك الوضع الصراع بين الحركتين إلى مستوى أخر يتطلب شكلا خاصا من أشكال المصالحة.

إنحصر الصراع بعد الإنقسام بين المنظمة بفصائلها وحماس في الموضوع الوطني الفلسطيني وكيفية مواجهة الإحتلال، لكن ذلك الصراع مثل أيضا صراعا على الإمتيازات التي تجنيها الأطراف من وجودها في السلطة .

مرتكزات المصالحة بين القوى الإسلامية والقوى المشكلة لمنظمة التحرير:

عند الحديث عن أية مرتكزات للمصالحة بين القوى الإسلامية والقوى المشكلة لمنظمة التحرير، لابد من الإنطلاق من بعض الأسس التي يمكنها ضبط المنهج الذي يبقينا على سكة المنطق الواقعي الذي يدرك المواقف المختلفة للعناصر المختلفة المكونة لكلا التيارين الإسلامي والوطني.

فعندما نتحدث عن الإسلاميين فإننا نقصد أساسا حركة حماس، لأن كلا من الحركتين الإسلاميتين الأخرين، الجهاد وحزب التحرير، لهما مع الوطنيين خلافات من نوع أخر، وتلك الخلافات لا تشكل جوهر التناقض بين الطرفين في الظروف الفلسطينية الحالية حيث لا تنافسا المنظمة على تمثيل الشعب و تنتقدان سلوكها الوطني و الاجتماعي . تلك الخلافات هي الأكثر منطقية بين التيارين الإسلامي والوطني في الظروف الطبيعية غير المتأثرة بالعوامل المتداخلة والمتشابكة في القضية الفلسطينية .

³ هذه الورقة لا تناقش أحقية أو عدم أحقية السلطة أو حماس في الأحداث الذي أدت إلى الإنقسام

هذا ينطبق أيضا على العناصر المشكلة لمنظمة التحرير حيث تقصد فتح أساسا. فخلافات الإسلاميين مع الجبهة الشعبية أو حزب الشعب مثلا تأتي في سياق آخر مدنيا ووطنيا عن خلافاتهم مع فتح وقيادة المنظمة، ومن المهم أيضا أن لا نخدع بالعنوان الذي يحتوي مفاهيم الإسلامي والوطني. وكأنا نتحدث عن خلاف بين المفاهيم نفسها "الدين والوطن". نحن هنا نتحدث عن خلاف بين حركات سياسية ليست مرتبطة بالضرورة في الواقع العملي مع مطلق المفاهيم التي تحمل مسمياتها. فالخلاف بين حماس وفتح ليس هو بالتأكيد الخلاف بين الدين والوطن، ولو كان الأمر كذلك لاصبح حل الإشكال أكثر سهولة.

كما لا بد الأخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن منظمة التحرير، وخاصة فتح، ليس فقط التغيرات السياسية التي طرأت منذ بدء التنافس بين فتح وحماس وخاصة إتفاقية أوسلو وتبعاتها، ولكن أيضا التغيرات الإجتماعية الحادة التي طرأت خاصة على بعض قيادات فتح ومنظمة التحرير اضافة الى حماس، ووصول الكثير من كوادرها إلى مصاف البرجوازية الكبيرة ذات الطابع الكومبرادوري والطفيلي الذي يعيش عضويا على علاقة غير عدائية مع الاحتلال. العلاقة مع الإحتلال.

يعرف معظم الفلسطينيين أن أوسلو قسمت الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع إلى أ، ب، ج. لكن قلائل منهم يعرفون أن الفلسطينيين قد قسموا أيضا إلى فئات متشابهة يكرسها الإحتلال في هويات ووثائق. هذه الأمور الإجتماعية السياسية تصبح في غاية الأهمية عندما ننظر إلى تضرر الفئات الفلسطينية المختلفة من الإحتلال، ومن ثم إستعداد الفئات المختلفة لتحمل ردود فعل سلبية من الإحتلال على أي تقدم بإتجاه المصالحة أو غيرها، وذلك إذا ما إفترضنا أن المصالحة سوف تكون في غير صالح الإحتلال، ونظريا هي ليست بالضرورة كذلك في كل الحالات. وإعتامادا على ذلك فإن القوى الفلسطينية المختلفة، تتدرج في أطر وأحلاف إقليمية ودولية مختلفة.

فالمنظمة، ومهما تحدثت عن القرار الفلسطيني المستقل، تجد نفسها أقرب إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ويضم إسرائيل، ليس فقط لأنها مضطرة إلى ذلك، بل نتيجة للتغيرات الإجتماعية التي جرت في صفوفها. وهذا ينطبق أيضا على حماس التي تتأرجح لإعتبارات عديدة، من بينها إعتبارات إجتماعية-إقتصادية بين حلفين إقليميين (إيران وتركيا). وهي بالتالي لا تجد نفسها دائما في موقع مضاد بصورة جذرية للقوى الغربية.

فالمتابع لشؤون حماس يجد أنها كحركة مقاومة تجد نفسها قريبة من إيران وحلفائها حزب الله وسوريا، وكحركة هي تاريخيا وأيديولوجيا جزء من الإخوان المسلمين تجد نفسها مضطرة لأن تكون خارج هذا الحلف وقريبة من تركيا وقطر. إن هذا التآرجح بين المحورين يجد ظلاله عند أيه عملية تقارب مع المنظمة، وتفسيره سيكون ناقصا إن لم يأخذ عامل التغيرات الاجتماعية-الإقتصادية في صفوف الحركة إضافة إلى العوامل الجيوسياسية والفكرية.

إن المتابع للشأن الفلسطيني يدرك مدى تأثير العناصر الخارجية المختلفة في القرار الفلسطيني بدءا بالولايات المتحدة وإسرائيل والرباعية الدولية والبلدان العربية على إختلافها من المحيط إلى الخليج. لقد بدى ذلك واضحا عندما فازت حماس في الإنتخابات التشريعية وقاطعها "المجتمع الدولي" حتى إنتهت الأمور إلى الإنقسام الموجود. إن القوى الدولية التي دفعت بإتجاه الإنقسام لايمكن أن تقف متفرجة على المصالحة إلا إذا قدرت أنها ستكون لصالحها في نهاية الأمر.

لقد كانت مفارقة حقيقية، أن تخرج واحدة من أهم وثائق المصالحة بين الفلسطينيين من السجون. أن هذا لا يعكس مدى حرص الأسرى على المصالحة فقط، ولا يدل على النضج السياسي والوطني لقادة المعتقلين من كل الإتجاهات فقط، ولكنه يشير إلى مدى تحرر الأسرى من العوامل الضاغطة والمقيدة التي يوجد فيها القادة في خارج السجون. أكثر القادة الفلسطينيين حرية هم أولئك الموجودين منهم في السجون الإسرائيلية وذلك لعدم وجود مصالح لهم قد تتهدد بإتخاذ مواقف قد تغضب الإسرائيليين.

إن عوامل إرتباط الفلسطينيين بالقوى الخارجية "إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا" كثيرة، وهي تزداد بمرور الوقت، ويزداد الأمر سوءا عندما نعرف أن الدول العربية أيضا، وهي التي يمكن أن تكون البديل عن القوى الأجنبية، تزداد تبعيتها لتلك الدول، ولا يمكن لمعظمها أن تكون عوناً للفلسطينيين إلا بالمقدار الذي تسمح لها القوى الدولية بذلك.

إن السلطة الفلسطينية لم تتبذلة فترة وجودها أيه سياسة للإعتماد على الذات والحد من تبعيتها للخارج. فالبرجوازية الوطنية إنتهت تماما ونمت مكانها تلك البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية. وتضخم الجهاز

البيروقراطي للسلطة بشكل كبير، وعدد العاطلين عن العمل في إزدياد ماطر. وجرى تخريب العمل الزراعي لصالح العمل في إسرائيل وانتظار المساعدات. كل ذلك زاد من تبعية السلطة للقوى الخارجية.

المصالحة... ضرورة

رغم ضخامة القوى الخارجية منها (إسرائيل وأمريكا) والداخلية (الفئات الإجتماعية المستفيدة من الإنقسام)، العلنية منها والخفية التي لا تريد للمصالحة الفلسطينية أن تحدث وتريد إستمرار الإنقسام الفلسطيني، إلا أن إنهاء الإنقسام وعودة اللحمة إلى النظام السياسي الفلسطيني مسألة في غاية الأهمية. فذلك يعطي زخما أكبر للقضية الوطنية الفلسطينية. ويسحب البساط من تحت أقدام القوى التي لا تريد خيرا للقضية، والتي تريد أن تثبت أن الشعب الفلسطيني ليس شعبا إنما هو مجرد تجمعات سكانية مختلفة في أماكن مختلفة من العالم.

لقد إستخدمت إسرائيل الإنقسام لإثبات عدم صلاحية الوفد الفلسطيني للتفاوض بإسم كل الفلسطينيين. وحاولت الإستفراد بكل طرف فلسطيني على حده. وتركز خطابها بهذا الخصوص على عدم وجود وحدة للتمثيل الفلسطيني. لكنها في نفس الوقت بذلت كل الجهود من أجل أن يبقى الإنقسام. ووقفت ضد التقارب الذي جرى بين فتح وحماس بعيد تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وطالبت الغرب بعدم التعاون مع تلك الحكومة.

يريد الطرفان المتخاصمان - رغم قناعتنا بوجود فئات في كليهما تخالف ذلك - المصالحة فعلا لكن كل من منطلقاته، وحسب الشكل الذي يريد وللأسباب التي يريد. ولكن السؤال الهام المطروح هنا ليس فقط على الطرفين المتخاصمين، بل الأطراف الأخرى المكونة للنظام السياسي الفلسطيني من تنظيمات سياسية وحتى الشخصيات الوطنية المستقلة وتلك منها النشطة من أجل تحقيق المصالحة، هو أي نوع من المصالحة هو المطلوب؟، وهل ستكون تلك المصالحة على قاعدة تقوية الشعب الفلسطيني وزيادة تمسكه بحقوقه الوطنية أم على قاعدة القبول الجماعي بالمطروح من خلال المفاوضات و الإمتثال لرغبات إسرائيل والرباعية الدولية.

بالنسبة للرئيس أبو مازن فهو مؤمن تماما برؤياه التي تتمثل على المستوى الوطني بمصالحة تاريخية مع الإسرائيليين تنتهي بإقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 (في وليس بالضرورة على). هذه الرؤيا تتطلب أن يكون خياره الوحيد المفاوضات والحفاظ على العلاقات الجيدة مع المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات

المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي والرباعية الدولية، وعلى مستوى الإقليم تلك الدول العربية المقربة من تلك البلدان والمتمثلة بالعربية السعودية وبقية بلدان الخليج ومصر و الأردن بالدرجة الأولى. يحرص الرئيس أبو مازن على أن يكون واضحا للملأ أنه لن يذهب إلى إغضاب هذا الحلف تحت أي ظرف حتى لو كان ذلك على حساب بعض علاقاته داخل البيت الفلسطيني نفسه، أو حتى داخل منظمة التحرير وحركة فتح نفسها.

وحتى يكون بمقدور الرئيس أبو مازن أن يحقق رؤياه والتي يعتقد أن أسلوب تحقيقها ونكتيكاتها وتحالفاتها ترتقي إلى أهمية الرؤيا نفسها، هذا إن لم تزد عليها أحيانا، يجب أن يعمل ليبقي نفسه رئيسا قويا قادرا على إتخاذ القرارات التي يريد ليس فقط على معارضيه السياسيين مثل حماس والجهاد الإسلامي وإلى حد ما الجبهة الشعبية، بل أيضا على زملائه في منظمة التحرير والسلطة وحتى في الحركة التي يترأسها فتح.

إن أهم مشكلة تواجه الرئيس أبو مازن هو إعتقاده أن العلاقة الدولية النابعة من رؤياه للقضية الوطنية لها الأولوية على كل شيء بما فيها على علاقاته مع شعبه. هذا يعطي الإنطباع في كثير من الأحيان أن الرئيس يقف في مواجهة شعبه مع المعسكر الأخر. إن مهمة الرئيس أبو مازن في جعل مصالح شعبه الوطنية تتقاطع مع مصالح أعداء شعبه التاريخيين، مهمه تبدو مستحيلة. وهي مهمه تتطلب منه أن لا يكون ديمقراطيا إلا بالقدر الذي يرى فيه أن الديمقراطية ستقود الأمور إلى الإبقاء على أدوات تحقيق رؤياه قائمة دون أي إنتقاص.

هذا الوضع أيضا يلقي بظلاله على طبيعة تحالفات أبو مازن الداخلية. فحلفائه الطبيعيين في هذه الحالة هم الذين يشاركونه رؤياه السياسية، المتمثلة أساسا في الحرص على عدم تعكير العلاقة مع القوى الدولية الفاعلة وفي مقدمتهم إسرائيل و أمريكا. وهؤلاء كثيرا ما يتمثلوا في التنظيمات الصغيرة وبعض الشخصيات المستقلة أكثر مما يوجدوا داخل حركة فتح نفسها. بل أن حركة فتح كحركة كبيرة ذات تاريخ نضالي طويل لديها، أو لدى بعضها، من مبررات ليكونوا بعيدين عن التوافق مع الرئيس أو مازن من حيث عدم إستعدادهم للتماثل مع السياسات الغربية في المنطقة أكثر من كثيرين من السياسيين خارج الحركة.

هذا الوضع ينعكس أكثر من غيره على علاقاته ومواقفه من الإسلاميين فخلافات الرئيس - كرئيس للسلطة وفتح وكشخص - مع الإسلاميين لا تأتي على قاعدة الإختلاف الطبيعي بين وطنيين "علمانيين" وإسلاميين،

أي على الهوية الأيديولوجية الفكرية للدولة والمجتمع، ولا على الخيارات الفكرية والفلسفية فيما يتعلق بالموقف من التعليم أو المرأة، أو طرق التنمية والتطور الإقتصادي، لكنها تأتي أساسا على خلفية مدى تأثير هذه المواقف على العلاقة مع القوى الدولية المتنفذة المتحكمة ليس فقط بأدوات الحياة اليومية للفلسطينيين، بل ومدى إمكانية تحقيق أبو مازن لرؤياه الوطنية.

الأمر الثاني الذي يلعب دورا هاما في تحديد علاقة الرئيس أبو مازن بالقوى الفلسطينية الأخرى هو مدى قوة هذه الحركة أو الجهة أو الشخص في منافسة أو تهديد - أو إمكانية منافسة أو تهديد - الرئيس في نفوذه السياسي كرئيس للسلطة أو المنظمة.

وهذا التهديد أو الإمكانية لتهديد، لا تأتي فقط من قوة ونفوذ هذه الجهة في أوساط الفلسطينيين أو في النظام السياسي الفلسطيني، بل أساسا من العلاقات التي تملكها هذه الجهة، أو التي من الممكن أن تملكها هذه الجهة، لمنافسة الرئيس، أو إمكانية منافسته في علاقاته مع القوى الدولية والإقليمية. وهذا الأمر ينطبق على معارضيه التقليديين مثلما هي عليه حماس مثلا، أو على المنافسين من داخل الإطار كما هو عليه على سبيل المثال محمد دحلان.

في هذه الحالة لا يشكل إتفاق أوسلو بالنسبة للرئيس آليه قد تكون ناجحة لتحقيق رؤياه السياسية، بل أيضا درعا يمكن الإحتماء به ضد إمكانية وصول المعارضين له، وخاصة حركة حماس إلى السلطة (المعترف بها دوليا). لذلك نرى أن علاقة أو موقف الرئيس عباس من حركة الجهاد الإسلامي مثلا ليست سيئة رغم أنها حركة ذات أيديولوجيا إسلامية ومواقف وطنية مخالفة تماما لتلك التي يتبناها، وهذا مختلف عن الوضع فيما يتعلق بحركة حماس، التي هي أيضا لها كثير من المواقف المشابهة لحركة الجهاد ولكنها تمتلك من القوة والنفوذ للتعكير على علاقة الرئيس بهذه القوى أو لإمكانية الحلول مكانه في تبني تلك العلاقات.

في حالة حركة الجهاد الإسلامي يطمئن الرئيس ليس فقط بسبب عدم وجود قوة كافية لدى هذه الحركة لتنافسها بل لأنها لا تتبنى سياسة منافسة السلطة أو منظمة التحرير في المؤسسات المختلفة التابعة لها. بعكس ما تفعله حركة حماس، بل يطمئن لمدى "صدق" هذه الحركة في عدم تبنيها لتلك المنافسة.

أما فيما يتعلق بحركة حماس، فهو لا يطمئن لها ليس فقط لأنها تملك من القوة والنفوذ لمنافسته، وهو ما ثبت في الانتخابات 2006، بل لأن لديها ما يكفي من البراغماتية للتحويل من حالة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر، والأيديولوجيا جاهزة للتطويع، أو للحضور أو الغياب عند الحاجة، وربما يكون أخطرها بالنسبة له هو إمكانية أن تتبنى مواقف تقربها من إسرائيل والولايات المتحدة والقوى الدولية المتنفذة الأخرى حيث تصبح بذلك مرشحة لأن تكون بديلة للمنظمة وللرئيس.

إن هذه البراغماتية لدى حماس، يمكنها كما اعتقد أن الرئيس يعتقد، أنها تحرمه من أهم أسلحته ضد الحركة، وهو إتفاق أوسلو وصلته بإسرائيل والولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى التي ينفرد بها ممثلا للفلسطينيين حتى الآن. إن الرئيس لا يطمئن إلى ثبات حماس في عدم تفاوضها أو تقربها من إسرائيل، ولا يطمئن إلى ثبات إسرائيل في عدم تفاوضها مع حماس وثباتها على إعتماده كمفاوض عن الفلسطينيين أو ممثلا لهم.

عند النظر إلى المواقف المحتملة لإسرائيل وأمريكا تجاه القضية الفلسطينية والعناصر المختلفة الفاعلة فيها، نجد أن تحقيق رؤيا الرئيس أبو مازن تتطلب أن يبقى هو في السلطة، وأن ينجح في ابقاء نفسه معتمدا وحيدا لدى المجتمع الدولي وخاصة الأطراف الأكثر تأثيرا فيه، وهذا يقتضي منه التشبث بتكتيكاته التي كما قلنا تكاد تتساوي مع إستراتيجيته أو تتفوق عليها عند الضرورة- وهذا الأمر يقتضي بالضرورة ليس فقط الإبداء المستمر "لحسن النوايا" لتلك الأطراف، بل الإستعداد الدائم للتغلب على معارضيه، المتمثلين في أولئك الذين يرغبون في تقويض علاقاته مع تلك الأطراف أو الذين سينافسونه على التقرب منها أكثر منه.

بالنسبة لحماس التي لم يكن لديها مانع لدخول المنظمة منذ بداياتها بعكس الجهاد إنما بشروطها التي تمثلت في أن تحصل إما على أكثر من 50% أو أن تتبنى المنظمة الإسلام، فهي بعكس الرئيس أبو مازن مازالت تحمل رؤيا المقاومة للإحتلال وهذا ما يضعها في المعسكر الموازي لرؤيا الرئيس، وإقامة الدولة ذات البعد الإسلامي، وهذا ما لا يهتم به الرئيس كثيرا، وتقوم الحركة بإرسال مؤشرات بين الفينة والأخرى، أحيانا بكثير من الغموض وأحيانا أخرى بكثير من الوضوح على أنها مستعدة للقبول بدولة إسرائيل والتعاطي معها إن لزم الأمر، وهذا ما يزعج الرئيس أكثر. وقبل كل هذا فإن حماس تريد أت تحمي وجودها، ليس فقط من تهديد الإسرائيليين لها كحركة مقاومة، بل أيضا من إمكانية تهديد السلطة لها، وهو ما خبرته في سنوات بعد تأسيس السلطة من الإعتقالات لقادتها وكوادرها.

وتدرك حماس أن إشتراكها في النظام السياسي هام جدا للحفاظ على ذاتها، ولإثبات أنها حركة لا تعيش على هامش النظام بل هي جزء أصيل منه. لكنها تدرك أيضا أنها لا تستطيع أن تكون لوحدها ممثلة لذلك النظام السياسي ليس لأنها لن تفوز "ديقراطيا" برئاسة ذلك النظام، بل لأنها ستكون هدفا سهلا للقوى المتنفذة غير الراضية عن وضعها الحالي. لقد كانت تجربة فوز الحركة بالانتخابات وتشكيلها للحكومة منفردة من أكثر التجارب قسوة عليها. الحل لدى الحركة إذا، هو عدم الإستئثار بالنظام من ناحية، وعدم الخروج منه من ناحية ثانية، وهذا يتطلب أن تكون الحركة شريكا "أصيلا"، ومقررا وليس ضعيفا كما وصل الآخرون ورضوا بذلك. شراكة تستطيع من خلالها الحركة أن تقرر أو تشارك في تقرير القضايا الوطنية والسياسية العامة وكذلك في القضايا الإجتماعية إن لزم. وتستطيع من خلالها أيضا أن تقدم أوراق حسن نواياها لمن يهمله الأمر في المجتمع الدولي. وتستطيع كذلك أن تحمي نفسها داخليا وتطالب "بحصتها" "الشرعية" في المكاسب التي تحظى بها الأحزاب الحاكمة في العالم الثالث عادة.

يرى الرئيس ضرورة أن يقود النظام السياسي وحيدا ولذلك طرح موضوع حكومة الوفاق الوطني التي لا تستفز القوى التي يحظر إستفزازها. وتكون المهمة الأساسية لهذه الحكومة هو إجراء الإنتخابات التي ينبغي أن يفوز الرئيس وحركته بها دون منازع، وهذا يتيح له الشرعية التامة للبقاء وحيدا على رأس الهرم السياسي دون أن يكون بإمكان حماس أو غيرها التشكيك في هذه الشرعية.

لكن حماس لا تريد ذلك الشكل من الإنتخابات سواء نجحت فيها أو لم تنجح. فنجاحها يعني إستئثارها بالسلطة وهذا يعني مقاطعة إسرائيل والغرب لها وتحملها مسؤولية حرمان الفلسطينيين من المساعدات والتسهيلات التي تقدمها تلك الدول. وعدم نجاحها يعني حرمانها من المشاركة في النظام السياسي وبالتالي جعلها هدفا سهلا لمن يريد لها أن تكون كذلك. لذلك تسعى الحركة لأن تكون عملية المصالحة مع الرئيس وفتح بالإتفاق على أساس التقاسم "للمهمات" و"الغنائم" أو إيجاد نظام إنتخابي نسبي يقود إلى ذلك الشكل من التقاسم.

إنطلاقا مما سبق نجد أن الإنقسام الذي حصل بين القطبين السياسيين الفلسطينيين الأساسيين لم ينتج فقط عن عوامل ذاتية لديهما، بل أيضا لظروف موضوعية أحاطت بالقضية الفلسطينية برمتها. وساعد في

إستمرار هذا الإنقسام الفصل الجغرافي بين الضفة وغزة الذي لم يسمح لأية قوة القضاء على الأخرى أو الذهاب في حرب أهلية حتى النهاية.

ولأن الخلاف بين برنامجي الطرفين هو خلاف جوهري وحقيقي، ويكاد يقترب من التناقض، فإن الذهاب إلى إيجاد برنامج ثالث لا يضع نصب عينيه منذ البداية الجمع بين البرنامجين المتنازعين، لأنه سيكون برنامجا مشوها ومستحيلا، بل يسعى إلى تجسيد الحقوق الوطنية الفلسطينية كما تراها أغلبية الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، والإمكانية الحقيقية لتحقيق هذا البرنامج في المعطيات الدولية الراهنة.

ولتوضيح ذلك أكثر لابد من العمل الجاد لإيجاد المشترك ليس فقط مع الحركتين المتنافستين في النظام السياسي الفلسطيني بل مع الجماهير الفلسطينية التي تباعدت نظرتها لقضيتها في فترات تراجع القضية، وازدادت أختلافاتها لدرجة أصبح لدينا القليل من المشترك والمسلمات، وهذا ما لابد من تصحيحه.

لا أريد أن أبدو هنا وكأنني أوجه اللوم إلى أوصلو وما ترتب عليها. ولكن أوصلو طرحت على الفلسطينيين أسئلة كان من المفترض أنها كانت غير واردة. أصبحت المسلمات الفلسطينية موضع تساؤل كبير. أين هي فلسطين؟ أين حدودها وأين مدنها ومعالمها؟ وما هي الحقوق الفلسطينية؟.

هذه الأسئلة ليست مطروحة لدى أي شعب من شعوب العالم. لا يوجد شعب في العالم مختلف على حدود وطنه، أو على ما إذا كانت هذه المدينة هي ضمن وطنه أم لا.

قد يقول قائل أن الظروف الفلسطينية مختلفة وهذا صحيح، ولكن لابد من فتح نقاش شامل لتحديد المنطلقات والأساسيات والمسلمات لأن الإختلاف فيها غير مشروع. الإختلاف يصبح مشروعا عندما يكون حول الأليات والأولويات. من أجل ذلك لابد من مؤتمرات فلسطينية عامة حيث وجد الفلسطينيون، من أجل البحث في الجذور والمسلمات والمشارك، وطرق تمثيلها، والخروج ببرنامج وطني شامل سيكون به بالتأكيد جزءا من برامج فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى.

بعد ذلك يجري البحث في النظام أو الألية التي يمكنها أن تقود الدفة نحو تحقيق ذلك البرنامج والذي من الواضح أنه ليس السلطة الفلسطينية بغض النظر عن فيها، وذلك لإعتبارات عديدة أهمها أن "ولايتها"

محددة على فلسطيني الضفة والقطاع في أحسن الأحوال. لكنها قد تكون منظمة التحرير، ولكنها بالتأكيد ليست المنظمة بهذه الحال الذي وصلت إليه الآن.

فالجسم الذي يجب أن يمثل الفلسطينيين يفترض به أن يتصف بشمولية تمثيله لهم في كل أماكن تواجدهم وكافة مشاربهم الفكرية وانتمائاتهم السياسية. وأن يتبنى هدف الطموح الوطني العام للشعب الفلسطيني المنبثق عن الإختيار الحر والوطني للشعب الفلسطيني بأكمله. ذلك يفرض تلقائيا تحرير الجسم الممثل من أية مؤثرات خارجية وفي مقدمتها التأثيرات الإسرائيلية المباشرة أو غير المباشرة بما فيها التي قد تأتي من خلال السلطة الفلسطينية.

من الممكن أن يحمل هذا الجسم إسم منظمة التحرير الفلسطينية إذا أردنا الحفاظ على القليل الذي تبقى من المكتسبات التي حققتها المنظمة طيلة تاريخها، لكنها يجب أن تتحرر تماما من كل السلبات التي علق بها طوال تلك الفترة.

أولى هذه السلبات وأهمها تكمن في العلاقة غير الصحية الموجودة بين م.ت.ف والسلطة الفلسطينية. هذه العلاقة لا تكمن فقط في تضخم السلطة على المنظمة، ووجود واقع باتت فيها المنظمة دائرة "مهملة" من دوائر السلطة، بل تكمن في التشابك التنظيمي الإداري بين المؤسستين، وأولها وجود الرئيس الواحد لكليهما، وهو الذي يمثل من وجهة نظري خطأ قاتلا.

هناك ظروفًا لنشأة السلطة جعلتها لا تختلف فقط عن المنظمة بل وضعتهما في مستويين مختلفين لا يمكن أن يلتقيا إلا بمعجزة.

فالسلطة أنشئت في أواسل من قبل إرادة دولية من أجل إستكمال العملية السياسية مع إسرائيل. وهي تمثل إداريا سكان الضفة والقطاع وليس كل الفلسطينيين، وكانت نشأتها في ظل هزيمة المشروع القومي العربي أو تراجعها في أحسن الأحوال.

أما منظمة التحرير فقد أنشئت من قبل إرادة عربية في أوج صعودها القومي التحرري. ومثلت المشروع الوطني الفلسطيني والهوية الفلسطينية المتبلورة.

وفي هذه الحالة يغلب على تفكير السلطة أولوية اليومي الذي سيحقق لفلستيني الضفة والقطاع الحد الأدنى من سبل المعيشة، في حين يتطلب الجسم العام الممثل للمشروع الوطني تغليب التفكير الإستراتيجي لتحقيق الأهداف الوطنية، حتى لو تعارض ذلك مع جزء من المصالح الآنية الحياتية للفلستينيين. ولنا أن نتخيل وضع الشخص أو المؤسسة التي يراد منها أن تفكر في اليومي والإستراتيجي في نفس الوقت، حيث يكون التعارض، وحيث ينتج الفشل بالتأكيد. خاصة وأن الإتفاقيات مع الإسرائيليين وضعت اليومي في مواجهة الأستراتيجي الوطني بالنسبة للشعب الفلستيني.

وثاني هذه السلبيات الأخرى التي يجب توفرها في المنظمة أو في الجسم التمثيلي العام للفلستينيين هو إبتعادها عن تأثير الإحتلال على الأقل المباشر. وهذا لا يتعلق فقط بإرتباط المنظمة بالاتفاقيات التي وقعتها مع الإسرائيليين، ولكنها بحكم وجودها الفيزيائي داخل الأراضي المحتلة، فهي بحكم الرهينة بيد الإحتلال، ولا بد أن تتأثر قراراتها وسياساتها بذلك الواقع.

وبوضوح أكثر، على الفلستينيين الفصل تماما بين المنظمة والسلطة، بدءا بالرئيس وإنتهاء بالموظفين والتمويل والمقر وكل التفاصيل. بعد ذلك ينبغي ان تكون المنظمة، أو الجسم البديل ديمقراطيا وممثلا لإرادة الشعب الفلستيني الحرة والحقيقية.

وهنا لا بد من ملاحظتين أيضا. الأولى أن الإنتخابات هي إحدى الوسائل لتحقيق الديمقراطية ولكنها وحدها لا تكفي. ماجرى حتى الآن هو عدم الإلتزام بدورية الإنتخابات وبقية طقوسها، وأيضا عدم الإلتزام بالآليات الديمقراطية داخل مؤسسات الأنظمة كالمجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية. والثانية لماذا يربط ما يسمى بإعادة بناء المنظمة بتحقيق المصالحة بين فتح وحماس. أليس بإمكاننا أن نبدأ خطوات جدية نحو بنائها وتعميق ديمقراطيتها في موازاة السعي لتحقيق المصالحة.

في إطار كل ما سبق، الرؤى والبرامج المختلفة. والعلاقات الدولية المختلفة. في ضوء الأزمات التي تمر بها مختلف القوى الفلسطينية، الأزمات الذاتية والأزمات الموضوعية. أزمات فتح والسلطة، وأزمات حماس والأخوان، وأزمات القوى الثالثة الضعيفة والمتردة التي يفترض أنها تقود عملية المصالحة داخليا، ربما نصل إلى إستنتاج مفادة أن المصالحة الكاملة و الحقيقية ليست في متناول اليد الآن، وأن ما يجب فعله وبالتزامن

مع إعادة التفكير الإستراتيجي بالقضية الفلسطينية ومن الأساس، هو إدارة الإختلاف إلى حين حله جذريا. وهذا يحتاج إلى الكثير من العمل أيضا لكن من المفترض أن يقلل التوجس بين الأطراف إلى حدة الأدنى.

يجب أن يحدد الهدف الوطني الفلسطيني العام. وأن يكون واحدا لجميع الفلسطينيين وقواهم الوطنية والإسلامية. عند ذلك يكون الإختلاف في الآليات وفي القضايا المجتمعية وهو الذي يميز الإختلاف بين ذوي الرؤى الفكرية المختلفة كالوطنيين والإسلاميين في حالتنا.